إطار مقترح للحد من ممارسات التقارير المالية المضللة في ضوء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS باستخدام مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا

بحث مستخلص من رسالة دكتوراه بعنوان

إطار مقترح للحد من ظاهرة التقارير المالية المضللة في ضوء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS بهدف ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية – دراسة تطبيقية

إعداد الباحث

وليد محمد عبد العزيز محمد

walid.mohamed_pg@commerce.bsu.edu.eg

إشـراف

الأستاذ الدكتور	الأستاذ الدكتور
عبد الرحمن عبد الفتاح محمد	عـاطـف مـحـمـد أحـمـد
أستاذ المحاسبة المالية والضرائب	أستاذ المحاسبة المالية ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا
كلية التجارة – جامعة بني سويف	كلية التجارة – جامعة بني سويف

الملخص:

غرض البحث: يهدف البحث إلى قياس تأثير استخدام مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا ITLVA على ممارسات التقارير المالية المضللة في ضوء تطبيق IFRS

منهجية البحث: تم إجراء هذا البحث على عينة مكونة من ٧٠ شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، وتم تجميع بيانات الدراسة من التقارير المالية السنوية والمواقع الإلكترونية للشركات. هذا وتم تحليل البيانات باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية مثل نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية تواجد علاقة ارتباط معنوية عكسية بين مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا ITLVA وممارسات التقارير المالية المضللة، وهو ما يرجعه الباحث إلى إن إلزام الشركات بالتقرير عن مؤشر ITLVA يشكل أداة رقابية فعالة للحد من حرية وقدرة المديرين على التلاعب بالتقديرات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية السنوية.

قيمة ومساهمة البحث: تناولت الدراسات السابقة في مجال التقارير المالية المضللة علاقتها بعدة عوامل مثل استقلالية مجلس الإدارة ومرونة المعايير المحاسبية، في حين أن البحث الحالي يقدم مساهمة وإضافة ذات قيمة للبحوث الحالية في مجال التقارير المالية المضللة، حيث يعد هذا البحث أول دراسة تطبق في مصر كمثال لأحد الدول النامية وذلك من أجل تحليل العلاقة بين استخدام مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا ITLVA وممارسات التقارير المالية المضللة في ضوء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

الكلمات المفتاحية: ممارسات التقارير المالية المضللة – معايير التقارير المالية الدولية IFRS – مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا.

Abstract:

Purpose: The study aims to measure the impact of ITLVA index on aggressive reporting practices in light of the application of the International Financial Reporting Standards (IFRS).

Design/methodology/approach: an applied study was conducted on a sample of 70 companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2017 to 2021, and the data of the study was collected from the annual financial reports and the companies' websites. The data was analyzed using a number of statistical methods such as the multiple linear regression model.

Findings: The results of the applied study showed the existence of an inverse significant correlation between the ITLVA index and aggressive reporting practices, which the researcher attributes to the fact that obliging companies to report ITLVA index constitutes an effective control tool to limit the freedom and ability of managers to manipulate accounting estimates when preparing annual financial reports.

Originality/value: Prior research on aggressive reporting practices have dealt with their relationship to several factors such as independence of the Board of Directors and the flexibility of accounting standards. While the current research provides a valuable contribution and addition to current research in the field of aggressive reporting practices, as this research is the first study applied in Egypt as an example of a developing country in order to analyze the relationship between the application of ITLVA index and aggressive reporting practices in light of the application of the International Financial Reporting Standards (IFRS).

Keywords: aggressive reporting practices - International Financial Reporting Standards (IFRS) - ITLVA index.

١ – الإطار العام للدراسة:

١/١ مقدمة:

تلجأ الإدارة في كثير من الأحيان إلى ممارسات التقارير المالية المضللة بهدف إعطاء صورة إيجابية عن الشركة، ولكن دائما ما ينتج عن ذلك آثار سلبية تتمثل في إظهار نتائج أعمال الشركة بصورة مضللة، وهو الأمر الذي يستوجب البحث في كيفية الحد من هذه الممارسات.

٢/١ طبيعة المشكلة:

تحرص دائما الهيئات المسئولة عن إعداد معايير التقارير المالية الدولية IFRS على تطوير المعايير المحاسبية وتنظيم الممارسات المحاسبية للحد من فرص التأثير على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، بحيث يتم إعداد قوائم مالية تفي باحتياجات أصحاب المصالح من المعلومات التي تتسم بجودة مرتفعة.

إلا إنه ونتيجة لاختلاف الشركات من حيث خصائصها ومن حيث القيود التي تواجهها، ولاختلاف أيضا الظروف البيئية التي تفرض أنواع مختلفة من الضغوط التنافسية على هذه الشركات، فإن هذه الشركات كانت دائما ما تحاول التأقلم مع كل هذه العوامل والقيود، مما أثر على ممارسات عديدة بهذه الشركات مثل الممارسات المرتبطة بإعداد التقارير المالية، حيث دفعت هذه الظروف الشركات إلى إعداد تقارير مالية تحقق لها التوازن مع مثل هذه العوامل والقيود حتى وإن كانت تقارير مالية مضللة لا تعكس الأحداث الاقتصادية للشركة بشكل صادق.

وبناءً على ما سبق، يرى الباحث أن مشكلة البحث تتمثل في الإجابة على تساؤل هل تقل ممارسات التقارير المالية المضللة في الشركات التي تلتزم بتطبيق مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا بأبعاده المحاسبية وأبعاده المتعلقة بالاستدامة؟

٣/١ أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية موضوع البحث الذي يركز على إيضاح دور التقارير المالية المضللة في التحايل على جوهر القواعد المحاسبية، كما يساهم البحث في تقديم إطارا مقترحا للحد من ممارسات التقارير المالية المضللة، وذلك من واقع نتائج الدراسة التطبيقية.

١/٤ هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين ممارسات التقارير المالية المضللة وتطبيق مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا بأبعاده المحاسبية وأبعاده المتعلقة بالاستدامة.

١/٥ فرض البحث:

توجد علاقة ارتباط معنوية بين مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا ITLVA وممارسات التقارير المالية المضللة.

١/٦ منهج البحث:

يعتمد منهج البحث على المزج بين كل من المنهج الاستقرائي من أجل الاطلاع على الدراسات السابقة، والمنهج الاستنباطي لاستكشاف طبيعة العلاقة بين متغيرات الإطار المقترح وممارسات التقارير المالية المضللة.

١/٧ حدود البحث:

يتم تطبيق هذا البحث في مصر كمثال لأحد الدول النامية وذلك من أجل تحليل العلاقة بين تطبيق مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا وممارسات التقارير المالية المضللة في ضوء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS. ولن يتناول البحث علاقة ممارسات التقارير المالية المضللة بعوامل أخرى مثل استقلالية مجلس الإدارة وممارسات الاستدامة بالشركة.

١/٨ خطة البحث:

تم تقسيم الجزء المتبقي من البحث إلى: الإطار العام للدراسة، الإطار الفكري للتقارير المالية المضللة، الدراسات السابقة، الإطار المقترح لاستخدام مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا للحد من ظاهرة التقارير المالية المضللة في ضوء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير، الدراسة التطبيقية، النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية المقترحة، المراجع.

٢- الإطار الفكري للتقارير المالية المضللة:

٢/١ المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالتقارير المالية المضللة:

ارتبطت التقارير المالية المضللة بالعديد من المفاهيم، حيث يمكن تعريفها بإنها الممارسات المحاسبية التي يتم فيها بشكل متعمد التقيد باستخدام مبادئ ومعايير محاسبية معينة والاستفادة من المرونة المتواجدة بالمعايير لتحقيق النتائج المالية التي يرغب بها المديرين (مثل تحقيق مستويات دخل مرتفعة) بهدف تضليل مستخدمي التقارير المالية (حافظ، ٢٠٢١، ص. ١٥؛ Kaya & Yazan, 2019, p. 56)

كما يمكن للباحث تعريف التقارير المالية المضللة بإنها التقارير الناتجة عن التعسف في استخدام مرونة المعايير المحاسبية من خلال القيام بالاختيار المتعمد لأساليب محاسبية معينة، والتطبيق لمبادئ محاسبية معينة بهدف تحقيق نتائج محددة مرغوب فيها، بحيث يتم اختيار الممارسات المحاسبية التي تتوافق مع نصوص القواعد المحاسبية المعتمدة من قبل المعايير المحاسبية، إلا إنها في نفس الوقت تتحايل على جوهر تلك القواعد من خلال اختيار البدائل المحاسبية التي تحقق أهداف معينة وليس البدائل المحاسبية التي تعكس الوضع الحقيقي للشركة.

٢/٢ الممارسات المرتبطة بالتقارير المالية المضللة:

يمكن النظر إلى هذه الممارسات على إنها عملية استخدام القواعد المحاسبية بهدف تقديم مجموعة معينة من النتائج المالية، وتتضمن تعمد اختيار أساليب المحاسبة لتحقق هدفا إداريا محددا، كزيادة الأرباح بدلا من تقديم وجهة نظر حقيقية ونزيهة، (صيام، ٢٠١٩، ص. ٢٧؛ Olojede & Erin, 2021, pp. 208-209). كما أنها عملية اختيار وتطبيق المبادئ المحاسبية بشكل متعمد بهدف تحقيق النتائج المرجوة، وغالبا ما يكون الهدف الأساسي الحصول على ربحية أعلى سواء كانت الممارسات التي تم إتباعها متوافقة مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما أو لا (الربابعة، ٢٠١٩، ص. ٩؛ محمد، ٢٠١٠، ص ص. ٨٢-٨٧ Gupta & Kumar, 2020, p. 399).

ولذلك يرى الباحث إنه يوجد غرضان مرتبطان بإعداد التقارير المالية المضللة:

- الأول يتمثل في الغرض المعلوماتي الذي يهدف إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدفق النقدي للشركة، وتوقعاتها المستقبلية، وإعطاء صورة إيجابية عن الشركة من خلال تقليل التقلبات في الأرباح والذي يؤدي بالتبعية إلى تقليل درجة عدم التأكد، مما يساهم في زيادة الثقة في الوضع المالي للشركة وتعظيم أرباحها المستقبلية.
- الثاني يتمثل في الغرض الانتهازي الذي يهدف إلى التأثير على النتائج المالية من أجل تضليل مستخدمي القوائم المالية وإظهار نتائج الأعمال بصورة مضللة وتحقيق بعض المنافع الخاصة للإدارة أو الشركة على حساب مصالح الاطراف الاخرى، مما يمثل سلوكا انتهازيا.

حيث يرى الباحث إنه توجد العديد من المعايير المحاسبية التي تحتوي على مرونة كافية تسمح للمديرين بالتعسف في اختيار بديل محاسبي بدلا من بديل أخر لتحقيق أهداف معينة، وهو ما يمكن توضيحه كما يلي:

١) معيار رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء:

سمح المعيار بتغيير السياسات المحاسبية إذا كان هذا التغيير يؤدى إلى قوائم مالية تقدم معلومات يعتمد عليها وأكثر صلة بالمعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي تؤثر على المركز المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية للمنشأة، وبناءً عليه يستطيع المديرين توفير أسباب ومبررات معقولة لأي تغيير يريدون تطبيقه في السياسات المحاسبية، وهو ما يمكن استغلاله بشكل متعسف للتأثير على التدفقات النقدية والربحية الظاهرة بالقوائم المالية.

ومن ناحية أخرى ذكر المعيار بأنه نتيجة لظروف عدم اليقين التي تتصف بها أنشطة الأعمال فلا يمكن قياس العديد من البنود في القوائم المالية بدقة ولكن يمكن فقط تقديرها. وتنطوي عملية التقدير تلك على أحكام تعتمد على أحدث معلومات متاحة يعتمد عليها، وبالتالي يمكن استخدام هذه التقديرات كوسيلة للتعسف المحاسبي. فمثلا عندما يستخدم المديرين تنبؤاتهم وتقديراتهم الخاصة لتقدير العمر الافتراضي للأصل، فإن هذا سوف ينعكس على قسط الإهلاك

الذي سوف يحمل على الفترة المالية، والذي بدوره سوف يؤثر على ربحية الفترة، وفي النهاية سوف يؤثر على جودة المعلومات بالقوائم المالية.

٢) معيار رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها:

يوفر هذا المعيار الفرصة للمديرين للقيام باستخدام التقديرات والتنبؤات الشخصية لتقدير العمر الإنتاجي المقدر للأصل واستخدام طرق متعددة للإهلاك، وبناءً على ما سبق فإنه يمكن للمديرين التعسف في اختيار طرق الإهلاك أو القيام في نهاية السنة المالية بتغيير طريقة الإهلاك لتحقيق أهداف معينة، مثل استخدام طريقة القسط المتناقص إذا كان الهدف هو تحميل الفترات المالية الأولى من عمر الأصل بأقساط إهلاك أعلى، بحيث تنعكس هذه الأقساط المرتفعة على انخفاض الأرباح في السنوات الأولى من عمر الأصل، كما تساهم نسبيا في ارتفاع الأرباح في السنوات الأخيرة من عمر الأصل. أو مثل استخدام طريقة وحدات الإنتاج إذا كان الهدف هو تحميل الفترات المالية بأقساط إهلاك غير متساوية، بحيث يمكن بشكل متعمد رفع قيمة هذه الأقساط في بعض الفترات المالية للتخفيض من الأرباح، أو تقليل قيمة هذه الأقساط في بعض الفترات المالية للتضخيم من الأرباح.

٣) معيار رقم (١٤) تكاليف الاقتراض:

يوضح المعيار إرشادات حول الشروط التي يجب توفيرها لرسملة تكاليف الاقتراض أو تحميلها كمصروف على الفترة المالية. ولكن من الممكن أن يستخدم المديرين هذه الشروط كمدخل لتغيير المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض حسب حاجتهم إلى زيادة أو تخفيض أرباح الفترة المالية الحالية. فعلى سبيل المثال إذا كان هناك عملية اقتراض خاصة بأصل أصبح حاليا جاهز للاستخدام أو للبيع بعد أن كان معلقا لفترة طويلة، فإنه تكاليف الاقتراض الخاصة بهذا الأصل يجب تسجيلها كمصروف يحمل على الفترة الحالية عندما يتم الانتهاء من استكمال الأصل، وكذلك فأن أي مصروفات يتم دفعها لتنفيذ تعديلات صغيره مطلوبة من العميل فإنه يجب أيضا تحميلها كمصروف على الفترة. ومع ذلك فأن المديرين من الممكن أن يقوموا برسملة تلك التكاليف إذا كان لديهم رغبة في زيادة أرباح الفترة، أو العكس من الممكن أن يقوموا بتسجيلها كمصروف إذا كانوا يريدون تخفيض أرباح الفترة.

٤) التعسف في تبويب بعض التدفقات النقدية بقائمة التدفقات النقدية:

يسمح المعيار رقم ٤ "قائمة التدفقات النقدية" ببعض التبويبات البديلة التي من الممكن أن تؤثر على صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية كما يلي:

جدول (٢) التبويبات البديلة وفقا المعيار رقم ٤ "قائمة التدفقات النقدية"

تصنيف الفوائد المدفوعة	يسمح المعيار في الفقرة ٣٣ ببديلين لتصنيف الفوائد المدفوعة شريطة الاتساق من فترة لأخرى: – يمكن تصنيفها كنشاط تشغيلي لأنها تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة. – أو يمكن تصنيفها كنشاط تمويلي باعتبارها تكاليف للحصول على الموارد.
تصنيف الفوائد المقبوضة وتوزيعات الأرباح المقبوضة	يسمح المعيار في الفقرة ٣٣ ببديلين لتصنيف الفوائد المقبوضة شريطة الاتساق من فترة لأخرى: – يمكن تصنيفها كنشاط تشغيلي لأنها تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة. – أو يمكن تصنيفها كنشاط استثماري باعتبارها عوائد على الاستثمارات.
توزيعات الأرباح المدفوعة	يسمح المعيار في الفقرة ٣٤ ببديلين لتصنيف الفوائد المدفوعة شريطة الاتساق من فترة لأخرى: – يمكن تصنيفها كنشاط تمويلي لأنها تعتبر تكلفة للحصول على الموارد. – أو يمكن تصنيفها كأحد مكونات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تحديد مقدرة المنشأة على دفع أرباح الأسهم من خلال التدفقات النقدية التشغيلية.

ويتضح من الجدول السابق أن تصنيف بعض التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التشغيلية يؤثر إلى حد كبير على توقعات أصحاب المصالح للربحية المستقبلية للشركة، وذلك لأنه يخفي حقيقة الأداء التشغيلي للشركة من خلال تأثيره على صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية والذي يعد مؤشرا أساسيا للأداء وعنصرا مهما في التنبؤ بالربحية المستقبلية للشركة.

٣- الدراسات السابقة:

١/٣ دراسة (Ozili & Outa, 2018):

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير تبني المعايير الدولية للتقارير المالية على ممارسات تمهيد الدخل مقاسا بمدى استخدام مخصصات خسائر القروض في عدد من البنوك بدولة جنوب أفريقيا. وذلك بتحليل بيانات عينة مكونة من ٣٠ بنك خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٤.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك لا تستخدم مخصصات خسائر القروض لتمهيد الدخل عندما تكون ذات رأس مال منخفض، ولديها قروض كبيرة متعثرة، وهيكل ملكيتها ليس ذو تركيز كبير. ومن ناحية أخرى، يزداد تمهيد الدخل عندما تكون البنوك أكثر ربحية إلى حد ما خلال فترات الازدهار الاقتصادي، وتتمتع برسملة جيدة خلال فترات الازدهار، كما يكون تمهيد الدخل واضحا بين البنوك التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبين البنوك التي لديها مدقق حسابات من الأربعة الكبار. ووجدت الدراسة أيضا أن البنوك تستخدم مخصصات خسائر القروض لأغراض إدارة رأس المال.

٢/٣ دراسة (محمود، ٢٠٢٠):

هدف البحث إلى دراسة أثر قيام إدارة الشركة بأساليب إدارة الارباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل على جودة الأرباح التشغيلية بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٨. حيث اعتمد الباحث على الشركات التي تعمل في قطاع العقارات، وذلك لعدد (١٩) شركة، للفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٨ (١٣٣ مشاهدة).

وقد استنتجت الدراسة وجود أدلة من واقع بيئة الأعمال المصرية على قيام هذه الشركات بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة بنود المصروفات التشغيلية وإدراجها ضمن المصروفات غير التشغيلية وكذلك إدارة عرض بنود الإيرادات غير التشغيلية وادراجها ضمن الإيرادات التشغيلية بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية، وهو ما أثر بصورة عكسية على جودة الأرباح التشغيلية.

كما أوصت الدراسة بضرورة قيام المنظمات المهنية المسئولة عن وضع المعايير المحاسبية بواجباتها المهنية، وذلك بالحد من المرونة التي تسمح بها المعايير المحاسبية في تصنيف بنود الايرادات والمصروفات التشغيلية وغير التشغيلية. وكذلك أوصت بضرورة تفعيل دور الجهات الإشرافية والرقابية، والتي قد تحد من سوء التبويب المتعمد لبنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل، وبالتالي التأثير على جودة الأرباح التشغيلية.

٣/٣ دراسة (نيربي وشهيد، ٢٠٢٠):

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تمهيد الدخل في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وقد تم تطبيق الدراسة على مجتمع مكون من جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية البالغ عددها (٢٤) شركة، في حين بلغ عدد شركات عينة الدراسة (١٣) شركة موزعة على عدد من القطاعات الاقتصادية، وذلك عن الفترة الممتدة بين عامي (٢٠١٥ -٢٠١٧).

وتوصل البحث إلى وجود أثر سلبي لتمهيد الدخل في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية مع اقتصار ذلك الأثر على الفترة السابقة لنشر التقارير المالية، إلا أن هذا الأثر كان محدوداً، ويعزو الباحثان ذلك إلى قلة اعتماد المستثمرين على التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم، الأمر الذي يشير ضمناً إلى عدم كفاءة الأسواق المالية. كما توصل البحث إلى وجود أثر إيجابي لحجم الشركة كمتغير ضابط في المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية مع اقتصار ذلك الأثر على الفترة السابقة لنشر التقارير المالية. وأيضا توصل البحث إلى عدم وجود أثر لنوع القطاع كمتغير ضابط في المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية في جميع الفترات المحيطة بتاريخ نشر التقارير المالية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة توعية المستثمرين بممارسات تمهيد الدخل وآثارها في محتوي التقارير المالية، مع ضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات لتطوير مقاييس ملائمة يمكن الاعتماد عليها للتمييز بين تمهيد الدخل الانتهازي والمعلوماتي واختبار آثارهما في المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية

٤/٣ دراسة (Sánchez et al, 2021):

اهتمت هذه الدراسة بمعرفة ما إذا كانت المرونة الكبيرة المتواجدة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS مقارنة بالمعايير المحلية السابقة المبنية على قواعد GAAP سوف تؤثر

على حجم الاستحقاقات. وذلك بتحليل ١٨,١٢٦ ملاحظة تخص عينة مكونة من ١,٨٨١ شركة غير مالية بدول الاتحاد الأوروبي (النمسا، بلجيكا، التشيك، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النرويج، بولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، هولندا، المملكة المتحدة) خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٢.

وتوصلت الدراسة إلى أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يزيد من قيمة الاستحقاقات مقارنة بالمعايير المحلية السابقة المبنية على قواعد GAAP. وأن هذا التأثير تم ملاحظته فقط في الشركات التي يكون فيها استحقاقات سالبة. حيث وجدت الدراسة أن صافي الدخل بعد تطبيق IFRS أصبح أقل في هذه الشركات مقارنة بالفترة قبل تطبيق IFRS.

وهو ما فسرته الدراسة بأن المرونة التي تتوفر بمعايير IFRS مقارنة بمعايير GAAP أتاحت الفرصة للشركات للتلاعب بالأرباح من خلال زيادة حجم الاستحقاقات السالبة.

٤/٣ دراسة (Alruwaili et al, 2023):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين جودة التقارير المالية وخصائص الشركة في سوق الأوراق المالية السعودي، وذلك بتحليل عينة تتكون من ١٨٤ شركة مدرجة بالبورصة السعودية خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠.

وتوصلت الدراسة إلى إنه في الفترة قبل تبنى معايير التقارير المالية الدولية كان هناك تأثير كبير لخصائص الشركات على جودة التقارير المالية، كما وجدت الدراسة أيضا أن حجم مجلس الإدارة واستقلالية منصب المدير التنفيذي لهم تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية سواء في الفترة قبل أو في الفترة بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية، وهو ما يوضح أهمية دور حوكمة الشركات في تفعيل الأثر الإيجابي لمعايير التقارير المالية المضللة من حيث تحسين خصائص المعلومات المالية.

٤- الإطار المقترح لاستخدام مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا للحد من ظاهرة التقارير المالية المضللة في ضوء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

١/٤ مفهوم ومكونات مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا ITLVA:

يهدف مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا Index of Total Local Value Added (ITLVA) إلى مساعدة الشركات على تقديم لمحة عامة عن مستويات الأداء الكمية للقيمة

المضافة محليا خلال فترة مالية معينة، بحيث يشمل هذا المؤشر على تقديم معلومات عن مستويات الأداء المالية ومستويات الأداء المتعلقة بالاستدامة التي انعكست على إضافة قيمة مضافة من قبل الشركة خلال فترة مالية معينة.

كما إنه يجب أن تكون جميع المبالغ المالية الواردة في هذا المؤشر ITLVA متوافقة مع الأرقام المحاسبية المذكورة في القوائم المالية المدققة للشركة. بحيث تكون الإيرادات والتكاليف الواردة في المؤشر متسقة مع الإيرادات والتكاليف التي تفصح عنها المنشأة وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة. على سبيل المثال، إذا كانت الشركة لا تسجل بنداً كإيراد أو تكاليف في قائمة الدخل، فلا يمكن إضافته في هذا المؤشر.

ويمكن قياس مؤشر ITLVA وفقا لدليل إجمالي القيمة المضافة محليا الصادر عام ٢٠١٥ عن هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية بالمملكة العربية السعودية من خلال المعادلة التالية https://www.iktva.sa/english/downloads :

$$\text{ITLVA} = \left[\frac{\text{A} + \text{B} + \text{C} + \text{D} + \text{R}}{\text{E}}\right] x\ 100 + X$$

حيث إن:

- ITLVA: هو مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا.
- A: هو القيمة المضافة محليا من المصاريف على السلع والخدمات، وفي هذا البند يتم الإفصاح عن إجمالي تكاليف المنشأة المنفقة على السلع والخدمات خلال فترة مالية معينة بالإضافة إلى القيمة الفعلية العائدة على الدولة من تكلفة السلع والخدمات.
- B: هو القيمة المضافة محليا من تعويضات القوى العاملة الوطنية، وفي هذا البند تلتزم الشركة بالإفصاح عن ببيانات تعويضات العمالة الوطنية والعمالة الأجنبية العاملة لديها خلال فترة مالية معينة.
- C: هو القيمة المضافة محليا من تدريب وتطوير الموظفين، وفي هذا البند تلتزم الشركة بالإفصاح عن التكاليف التي تحملتها خلال فترة مالية معينة والمتعلقة بالتدريب والتطوير للعمالة الوطنية.

- D: هو القيمة المضافة محليا من تطوير الموردين، وفي هذا البند تلتزم الشركة بالإفصاح عن التكاليف التي تحملتها خلال فترة مالية معينة والمتعلقة بتطوير الموردين المحليين.
- R: هو القيمة المضافة محليا من الأبحاث والتطوير، وفي هذا البند تلتزم الشركة بالإفصاح عن التكاليف التي تحملتها خلال فترة مالية معينة والمتعلقة بالمبادرات التي تستهدف أنشطة البحث والتطوير،
- E: هي إجمالي المصروفات التي تخص فترة مالية معينة.
- X: هي الإيرادات من عمليات التصدير خلال فترة مالية معينة

٢/٤ دور مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا ITLVA في الحد من ممارسات التقارير المالية المضللة:

يشكل مؤشر ITLVA أداة رقابية فعالة للحد من حرية وقدرة المديرين على التلاعب بالتقديرات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية السنوية، وذلك لأنه وفقا لهذا المؤشر:

- يتم الإفصاح عن الاستحقاقات المحاسبية ومراجعتها من مكتب محاسبة معتمد على فترات زمنية قصيرة (٣ شهور)، مما يضيق من المدى الزمني الذي يستطيع المديرين فيه التلاعب بالاستحقاق وإظهارها بصورة غير حقيقية.
- يتم ربط المبالغ المتعلقة بالاستحقاقات بموردين محددين بالاسم وبرقم السجل التجاري، مما يسهل مطابقة الفواتير والمستندات المتعلقة بتكاليف السلع والخدمات لدى طرفين (الشركة والمورد)، وهو ما يشكل أداة رقابية يصعب التلاعب بها من قبل المديرين بالشركة خوفا من عدم تطابق المستندات والعمليات المحاسبية لدى الطرفين.
- يتم الإفصاح عن نفقات البحوث والتطوير ومراجعتها من مكتب محاسبة معتمد على فترات زمنية قصيرة (٣ شهور)، مما يضيق من المدى الزمني الذي يستطيع المديرين فيه التلاعب بهذه المصروفات وإظهارها بصورة غير حقيقية عن طريق القيام برسملتها لتعظيم الأرباح.
- يتم الإفصاح عن النفقات المرتبطة بتعويضات العمالة (مثل: العمولات، العمل الإضافي، بدلات النقل، بدلات السكن، الإجازات، البدلات الأخرى، استحقاقات نهاية الخدمة، ومساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) ومراجعتها من مكتب محاسبة معتمد على فترات زمنية قصيرة (٣ شهور)، وهو ما يشكل أداة رقابية يصعب التلاعب بها من قبل المديرين بالشركة

خوفا من عدم تطابق المستندات والعمليات المحاسبية لدى الشركة مع كشوفات التعويضات الخاصة بالعمالة والتي يمكن مطابقتها مع الكشوفات المعتمدة البنوك.

- وفقا لهذا المؤشر فإنه يتم الإفصاح عن الاستحقاقات الاختيارية على فترات زمنية قصيرة (٣ شهور)، وهي تلك الأرصدة التي تنشأ من خلال إجراء تعديلات على التقديرات المحاسبية المسموح بها في المعايير المحاسبية مثل: تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة، وقيمة الخردة، وتقدير أعمار حسابات العملاء وتقدير المخصصات. وهو ما يشكل تقييد نسبي لحرية المديرين في استخدام أساس الاستحقاق بشكل يؤثر على رقم الأرباح.
- يؤدي التقرير عن هذا المؤشر إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية حول طبيعة التدفقات النقدية بالشركة من الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية بشكل دوري، والذي يؤدي بالتبعية إلى تقليل درجة عدم التأكد، ويعكس الوضع الحقيقي للشركة.
- يساهم هذا المؤشر في تقييم المخزون بأسعار شبه متقاربه سواء اعتمدت الشركة على طريقة الوارد أولا يصرف أولا أو طريقة المتوسط المرجح، وذلك نظرا لقصر الفترة الزمنية التي يتم اعداد هذا المؤشر عنها، وهو ما يقلل من التقلبات في أسعار المخزون ويحد من حرية المديرين بالتلاعب بهذه البند.
- يساهم هذا المؤشر في تقليل المدى الزمني الذي يستطيع فيه المديرين التلاعب بتكاليف الاقتراض وإظهارها بصورة غير حقيقية عن طريق القيام برسملتها لتعظيم الأرباح.
- التقليل من قدرة الإدارة على التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، حيث إن إلزام الشركات بالتقرير عن هذا المؤشر بشكل دوري يؤدي إلى ضرورة قيام الشركات بتسوية الاستحقاقات المحاسبية بشكل دوري دون تأجيل خوفا من التعرض لعقوبات بسبب عدم التقرير عن هذا المؤشر.

٥- الدراسة التطبيقية:

٥/١ فروض ومتغيرات الدراسة التطبيقية:

أولا- فرض الدراسة:

جدول (٣) فرض الدراسة

الفرض البحثي: "توجد علاقة ارتباط معنوية بين مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا ITLVA وممارسات التقارير المالية المضللة"	
المتغير التابع	ممارسات التقارير المالية المضللة (مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية DA_{it})
المتغير المستقل	مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا ITLVA
المتغيرات الرقابية	حجم الشركة، والرافعة المالية، ونوع القطاع.

ثانيا– قياس متغيرات الدراسة:

جدول (٤) قياس متغيرات الدراسة

المتغير	طريقة القياس
DA_{it} ممارسات التقارير المالية المضللة (مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية DAit)	يتم قياسها عن طريق اتباع ٣ خطوات: ١- حساب الاستحقاق الإجمالي من خلال استخدام مدخل التدفقات النقدية. ٢- حساب الاستحقاق غير الاختياري من خلال استخدام نموذج Jones المعدل. ٣- حساب الاستحقاق الاختياري من خلال طرح الاستحقاق الإجمالي ناقص الاستحقاق غير الاختياري.
$ITLVA_{it}$ مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا	وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تلتزم بالتقرير والإفصاح عن مؤشر ITLVA، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كانت الشركة لا تلتزم به
$FSIZE_{it}$	يتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي

حجم الشركة Firm size		الأصول (للرقابة على الحجم)
LEV_{it} الرافعة المالية Leverage		يتم قياسها بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول
$SECT_i$ نوع القطاع Sector type	$INDSECT_i$ القطاع الصناعي	وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تعمل في القطاع الصناعي، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كانت الشركة لا تعمل به
	$SERSECT_i$ قطاع الخدمات	وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تعمل في قطاع الخدمات، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كانت الشركة لا تعمل به
	$CONSECT_i$ قطاع المقاولات	وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تعمل في قطاع المقاولات، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كانت الشركة لا تعمل به

٢/٥ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات التي توافرت معلومات عنها والتي تم تداول أسهمها في البورصة المصرية بشكل منتظم طوال فترة الدراسة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١.

٣/٥ عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

١/٣/٥ مصفوفة ارتباط بيرسون الخاصة بمتغيرات الفرض البحثي:

يستخدم معامل ارتباط بيرسون للتعرف على مدى وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة أو الرقابية والمتغير التابع، وذلك حتى يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس التأثير

المعنوي للمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية على المتغير التابع. وقد تم التوصل إلى النتائج التالية كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٥) مصفوفة ارتباط بيرسون الخاصة بمتغيرات الفرض البحثي

م	المتغير	الاستحقاقات الاختيارية DAit	مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا ITLVAit	حجم الشركة FSIZEit	نسبة المديونية LEVit	النشاط الصناعي INDSECTi	النشاط الخدمي SERSECTi	نشاط المقاولات CONSECTi
١	الاستحقاقات الاختيارية DAit	١						
٢	مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا ITLVAit	-٠,١٠٤*	١					
٣	حجم الشركة FSIZEit	٠,٠١٤	٠,٢٢٠	١				
٤	نسبة المديونية LEVit	-٠,٠٩٢*	-٠,٢١٤	٠,٣٤٢	١			
٥	النشاط الصناعي INDSECTi	٠,٠٥٧	٠,١٤٥	-٠,٠٥٠	-٠,٠٧٩	١		
٦	النشاط الخدمي SERSECTi	-٠,٠٠٥	-٠,٤٤٤	-٠,٢٢٢	٠,٠٥٦	-٠,٦٢٨	١	
٧	نشاط المقاولات CONSECTi	-٠,٠٦٠	٠,٣٥٢	٠,٣١٦	٠,٠٢٦	-٠,٤١٨	-٠,٤٤٤	١

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

يتضح من الجدول السابق تواجد علاقة ارتباط معنوية عكسية بين المتغير المستقل مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا والمتغير التابع الاستحقاقات الاختيارية، وذلك بقيمة معامل ارتباط بيرسون قدرها (-٠,١٠٤)، وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥). ونتيجة لثبوت وجود هذه العلاقات فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتعرف على أثر المتغيرات

المستقلة والرقابية على المتغير التابع، حيث إن تحليل مصفوفة ارتباط بيرسون يحدد فقط شكل العلاقة بين المتغيرات دون قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

٢/٣/٥ نموذج الانحدار الخطي المتعدد الخاص بمتغيرات الفرض البحثي:

استخدم الباحث النموذج التالي لتحليل العلاقة بين المتغيرات:

$$DA_{it} = \alpha + \beta_1 ITLVA_{it} + \beta_2 FSIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 INDSECT_i + \beta_5 SERSECT_i + \beta_6 CONSECT_i + \varepsilon_{it}$$

جدول (٦)

نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد أثر المتغيرات المستقلة والرقابية على المتغير التابع

م	المتغير	المعلمات المقدرة β	T. Test		F. Test		معامل تضخم التباين VIF	مربع معامل الارتباط R^2
			القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية		
١	الجزء الثابت	٠,٠٨٢-	١,٠٧٠-	٠,٢٨٥	٢,٧٨٢	*٠,٠١٨	-	%٣,٩٠
٢	مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا	٠,٠٤٠-	٢,٧٧٨-	**٠,٠٠٦			١,٤١٩	
٣	حجم الشركة	٠,٠٠٧	١,٨١٦	٠,٠٧			١,٣٤٣	
٤	نسبة المديونية	٠,٠٥٧-	٢,٧١٩-	**٠,٠٠٧			١,٢٥٨	
٥	النشاط الصناعي	٠,٠١٥	١,٢٣٢	٠,٢١٩			١,٣٧٩	
٦	نشاط المقاولات	٠,٠٠٠	٠,٠٣٠	٠,٩٧٦			١,٦٤٢	

*، ** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، (٠,٠١) على التوالي.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يتضح من قيمة مربع معامل الارتباط R^2 أن المتغيرات المستقلة والرقابية تفسر (٣,٩٠%) من التغير الكلي في المتغير التابع الاستحقاقات الاختيارية، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي

في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أو رقابية أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

- يستخدم اختبار (F. test) لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل، وبالنظر إلى قيمة هذا الاختبار يتضح أنها (٢,٧٨٢) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة والرقابية ككل على المتغير التابع الاستحقاقات الاختيارية.
- يتضح من نتائج اختبار (T. test) أن المتغيرات المستقلة والرقابية ذات المعنوية في نموذج الانحدار الخطي المتعدد هي: مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا، ونسبة المديونية وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).
- يتضح من قيم معامل تضخم التباين VIF أن المتغيرات المستقلة المقبولة ضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي بين بعضها البعض، وذلك لأن قيم VIF أقل من (١٠) مما يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي خطير بالنموذج.
- تنص فروض الانحدار الخطي على أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا معياريا بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معياري واحد صحيح. وهذا ما يتضح عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية الخاصة بالانحدار الخطي، حيث إن متوسط الأخطاء يساوي صفر والانحراف المعياري لها (٠,٩٩٣) وهي قيمة تقترب من الواحد الصحيح.
- تم استبعاد المتغير الرقابي النشاط الخدمي وذلك لوجود ارتباط خطي بين هذا المتغير وباقي المتغيرات المستقلة (أو الرقابية).

واستنادا إلى نتائج الانحدار الخطي المتعدد توصل الباحث إلى وجود علاقة معنوية عكسية بين المتغير المستقل مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا والمتغير التابع الاستحقاقات الاختيارية، كما توصل الباحث إلى معادلة نموذج خط الانحدار التالية:

الاستحقاقات الاختيارية = −٠,٠٨٢ − ٠,٠٤٠ مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا + ٠,٠٠٧ حجم الشركة − ٠,٠٥٧ نسبة المديونية + ٠,٠١٥ النشاط الصناعي + ٠,٠٠٠ نشاط المقاولات.

وبالتعويض عن قيم المتغيرات المستقلة والرقابية بالنموذج يمكن الحصول على القيمة المتوقعة لنسبة الاستحقاقات الاختيارية.

٦- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية المقترحة:

أولا- النتائج: تواجد علاقة ارتباط معنوية عكسية بين مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا ITLVA وممارسات التقارير المالية المضللة، وهو ما يرجعه الباحث إلى إن إلزام الشركات بالتقرير عن مؤشر ITLVA يشكل أداة رقابية فعالة للحد من حرية وقدرة المديرين على التلاعب بالتقديرات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية السنوية بسبب المميزات الرقابية التي يوفرها هذا المؤشر.

ثانيا- التوصيات: ضرورة قيام البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية بتطوير قواعد واضحة تلزم الشركات بالإفصاح عن مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا ITLVA والتغيرات التي تطرأ عليه بصورة دورية، وذلك للدور المهم الذي يلعبه هذا الإفصاح في زيادة كفاءة الأسواق المالية من خلال الحد من ممارسات التقارير المالية المضللة، مما يساهم في زيادة كفاءة الأسواق عن طريق زيادة الشفافية.

ثالثا- البحوث المستقبلية المقترحة: يقترح الباحث إجراء دراسات تستهدف تقييم تأثير الإفصاح عن مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا ITLVA على أسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية المصرية. وكذلك إجراء دراسات تستهدف تقييم تأثير مؤشر إجمالي القيمة المضافة محليا ITLVA على الإفصاحات المرتبطة بممارسات الاستدامة بالشركات المصرية.

٧- المراجع:

أولا- المراجع العربية:

- الربابعة، ليث عمر محمد أمين، ٢٠١٩، أثر المحاسبة الابداعية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت.
- حافظ، سماح طارق أحمد، ٢٠٢١، العلاقة بين الاستراتيجيات التفاوضية للمراجعة وممارسات إدارة الأرباح في الشركات المقيدة في البورصة المصرية دراسة تجريبية، ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة***، جامعة الإسكندرية، العدد الأول.

- دليل إجمالي القيمة المضافة محليا، ٢٠١٥، هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، المملكة العربية السعودية https://www.iktva.sa/english/downloads .
- صيام، أحمد أحمد حافظ، ٢٠١٩، أثر تطوير هيكل الرقابة الداخلية على الحد من الأثار السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية – دراسة تطبيقية، ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، العدد الأول
- محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح، ٢٠١٠، دور المعايير المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات بالقوائم المالية المنشورة: دراسة ميدانية، ***الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.
- محمود، عبد الحميد العيسوي، ٢٠٢٠، أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية، ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول.
- نيربى، حلا عدنان، وشهيد، رزان حسين، ٢٠٢٠ أثر تمهيد الدخل في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية، ***مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة***، مج ٥، ع ١٣.

ثانيا– المراجع الأجنبية:

- Alruwaili, W., Ahmed, A. & Joshi, M., 2023, IFRS adoption, firms' investment efficiency and financial reporting quality: a new empirical assessment of moderating effects from Saudi listed firms, ***International Journal of Accounting & Information Management,*** Vol. 31 No. 2.
- Gupta, C. & Kumar, D., 2020, Creative accounting a tool for financial crime: a review of the techniques and its effects, ***Journal of Financial Crime***, Vol. 27 No. 2.
- Kaya, U & Yazan, O, 2019, Ethics and Sustainability in Accounting and Finance, Volume I, Springer Nature Singapore Pte Ltd., Singapore.
- Olojede, P. & Erin, O., 2021, Corporate governance mechanisms and creative accounting practices: the role of accounting regulation, ***International Journal of Disclosure and Governance***, Vol. 18.
- Ozili, P. & Outa, E., 2018, Bank income smoothing in South Africa: role of ownership, IFRS and economic fluctuation, ***International Journal of Emerging Markets***,Vol. 13 No. 5.
- Sánchez, F., Giner, B. & Noguer, B., 2021, The effect of mandatory adoption of IFRS on the magnitude of accruals, ***Academia Revista*** Latinoamericana ***de Administración***, https://doi.org/10.1108/ARLA-01-2021-0021